

ذكر مصدر في وزارة المالية العراقية، أن الوزارة ستباشر بتحويل رواتب المتقاعدين لشهر حزيران المقبل اعتباراً من اليوم الخميس. وقال المصدر في تصريح تابعته (المدى)، إن وزارة المالية ستطلق اليوم رواتب المتقاعدين المدنيين والعسكريين، وأشار، إلى أن الرواتب بنحو عام سواء للموظفين أو المتقاعدين مومة ولن تتأثر بتأخير قانون الموازنة، لأن البديل هو قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019 الذي يخول الحكومة الاتفاق على الجوانب التشغيلية ومنها الرواتب.



نواب: المفوضية طلبت 300 مليار دينار لتغطية تكاليف الانتخابات

بغداد / فراس عدنان

أكد نواب أن الانتخابات المحلية تستلزم تخصيص 300 مليار دينار، لافتين إلى اتفاق على إجرائها في الموعد المحدد قبل العشرين من شهر كانون الأول المقبل، داعين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى إكمال كافة الاستعدادات وتقديم طلباتها اللوجستية إلى الحكومة. وقال النائب محمد عنوز، إن اللجنة القانونية النيابية استضافت منذ مدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وناقشوا معهم الانتخابات المحلية.

من جانبه، ذكر النائب شيوان الدوبرداني، إن اتفاق تحالف إدارة الدولة ما زال قائماً بأن تجري الانتخابات المحلية في كانون الأول من العام الحالي. وتابع الدوبرداني، أن هذا الأمر قد تم وضعه بموجب التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات الذي تم تشريعه مؤخراً. وبين، أن "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قدمت لائحة تضم 3 صفحات لما تحتاجه لإجراء الانتخابات المحلية، وأبرزها المصاريف التي تصل إلى 300 مليار دينار".

التفاصيل ص 3

نائب رئيس البرلمان يطالب بمناقلة 1.2 ترليون دينار لإعادة رواتب موظفي الإقليم المدخرة الحكومة محرّجة من تعطل الاتفاق مع كردستان و"الإطار" يتحدث عن حسم الموازنة الأسبوع المقبل

بغداد / تميم الحسن

بدأت أطراف في الإطار التنبؤي ترسل إشارات عن إمكانية تحطّي اعتراض إقليم كردستان على الموازنة في حال لم يتمّ التوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه الأسبوع المقبل. وتبدو هذه التلميحات قد اخرجت

رئيس الوزراء محمد السوداني الذي رعا اتفاقية اربيل قبل شهرين وهو ما قد يفسر سكوت الحكومة عن التصريح حول الموضوع. وكان فريق من الإطار التنبؤي داخل اللجنة المالية قد وضع في الساعات الأخيرة قبل تمرير الموازنة المقرّر في السبت الماضي، شروط جديدة أعادت

مشروع القانون إلى المفاوضات. وهددت هذه الشروط المتعلقة بالية بيع وتصدير النفط المستخرج من الإقليم، بنسف الاتفاقية التي وقعت في نيسان الماضي بين بغداد واربيل حول تلك البنود. وفي هذا الشأن وجه النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، شاخوان عبد الله، طلباً إلى اللجنة

المالية النيابية، بإجراء مناقلات مالية لتأمين إعادة الرواتب المدخرة لموظفي إقليم كردستان. وجاء في الطلب "إنصافاً وحرصاً منا لحقوق موظفي إقليم كردستان بإعادة المبالغ المدخرة بسبب قطع موازنة الإقليم من قبل الحكومة الاتحادية منذ عام 2014 وبسبب الضائقة

المالية التي مرّ بها إقليم كردستان لجأت حكومة الإقليم اضطراً إلى نهاية عام 2015 إلى التشفّش المالي ومنه الانحسار الإجمالي من أجل إعادة صرف جزء من الرواتب ومطالبتنا لأكثر من مرة بإعادة هذه المبالغ المدخرة إلا أنه لم تحصل الموافقة".

التفاصيل ص 3

مجلس الأمن يدعو بغداد لإدخال إصلاحات في مواجهة الفساد

ترجمة، حامد أحمد

جدد مجلس الأمن دعمه لحرب العراق ضد تنظيم داعش الإرهابي، مقررًا تمديد بعثة الأمم المتحدة (يونامي) عاماً جديداً، لكنه دعا إلى إدخال إصلاحات في مواجهة الفساد. وذكر تقرير لوكالة (أسوشيتدبرس) الأميركية، ترجمته (المدى) أن مجلس الأمن في قرار تم تبنيه بالإجماع الثلاثاء في مقر الأمم المتحدة حث الحكومة العراقية على المضي بتعهداتها في إدخال إصلاحات ومحاربة الفساد، معرباً عن دعمة للحرب المستمرة التي تقودها البلاد ضد تنظيم داعش ومجماع إرهابية أخرى. وأضاف التقرير، أن القرار الذي مند مهمة بعثة الأمم المتحدة في العراق لسنة أخرى، رحب بتشكيل الحكومة

الجديدة في العراق في تشرين الأول الماضي برئاسة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني وذلك بعد انسداد سياسي استمر لأكثر من سنة تخللته أحداث عنف شهدتها الشوارع. وأشار، إلى أن العراق، وبعد 20 سنة من الغزو الأميركي للبلد، ما يزال يسعى لتحقيق الاستقرار. ولفت التقرير، إلى أن تنظيم داعش الإرهابي اجتاح في عام 2014 مساحات واسعة من العراق وسوريا وسيطر على عدة مدن وإعلان دولة الخلافة المزعومة. وأكد، "إعلان النصر رسمياً على التنظيم في العراق عام 2017 وطرده من البلاد بعد معركة دامت ثلاث سنوات خلفت عشرات الآلاف من القتلى وتدمير مدن وإحياء سكنية". وتحدث التقرير، عن "خلايا قائمة مسلحي التنظيم ما زالت

تشن هجمات على نحو ضيق في أجزاء مختلفة من البلاد. وأورد، أن أحداث العنف والاضطرابات التي وقعت ما بين عام 2003 و2023 تسببت بمقتل ما يقارب من 300 ألف عراقي بالإضافة إلى أكثر من 8 آلاف قتلى من الجنود والمتقاعدين والمدنيين الأمريكان. ورأى التقرير، أن قرار مجلس الأمن يدعم العراق في سعيه لمعالجة التحديات التي يواجهها وهو مستمر بجهوده لتحقيق الاستقرار. وتابع، أن "ذلك يشكل دعمه في حربه ضد تنظيم داعش والقاعدة واتباعهم وضمان مراعاة الالتزام بقوانين حقوق الإنسان الدولية، كما أنه يدعم سعي العراق المستمر للتعافي وإعادة الإعمار وتحقيق المصالحة".

التفاصيل ص 2

رشيد الخيون يكتب:

العلايه الجديدة: عرس المنابر!

6



فريق تطوعي ينظم حملة لمواجهة التغيرات المناخية.. عدسة: محمود رؤوف

العراق في المرتبة 45 بأقوى الجيوش العالمية

متابعة، المدى

نشر موقع (Global Firepower) المتخصصة في الشؤون العسكرية، أمس الأربعاء، التصنيف السنوي لأقوى الجيوش في العالم لعام 2023. وجاء خلال التصنيف الجديد الذي اطلعت عليه (المدى)، دراسة القوة العسكرية لـ145 دولة في العالم وحلت مصر في المرتبة 14 عالمياً والأولى

عربياً، تلتها في المركز الثاني السعودية في المرتبة 22 عالمياً والثانية عربية، ثم الجزائر في المرتبة 26 عالمياً والثالثة عربياً. واحتل العراق المرتبة 45 عالمياً والرابعة عربياً، ثم الإمارات في المركز الـ56 عالمياً والـ5 عربياً، يليها المغرب في الرتبة الـ61 عالمياً والـ6 عربياً، أما سوريا فكانت في المرتبة 64 عالمياً والـ7 عربياً، وتونس الـ73 عالمياً والـ8 عربياً، واليمن الـ74 عالمياً والـ9 عربياً.

إيقاف الدوري بالتزامن مع بطولة غرب آسيا للمنتخبات الأولمبية

بغداد / المدى

أضاف عبيس، أن لجنة المسابقات في اتحاد الكرة قررت إيقاف الدوري قبل في السادس من الشهر الحالي، أي قبل ثلاثة أيام من الـ(فيفا داى)، وذلك لإتاحة الفرصة أمام منتخباتنا الأولمبية لتجميع لاعبيه، والاستعداد بشكل جيد لبطولة غرب آسيا. وذكر بيان لاتحاد غرب آسيا، أن "بغداد سوف تضيف مباريات المجموعة الأولى والتي تضم منتخبات عراق التصنيف مع الإمارات والأردن، ومباريات المجموعة الثالثة التي يلعب فيها لبنان واليمن وعمان". وتابع البيان، أن "المجموعة الثانية التي تضم فلسطين وسوريا وإيران ستكون بضيافة كربلاء، مشهداً على أن "الدورين التصفي النهائي والنهائي سيعقدان في بغداد".

المضاربات تعيد أزمة الدولار.. ومختصون: لا مخاوف على العملة الوطنية

بغداد / حسين حاتم

يبدو أن السلطات لم تستطع السيطرة على سعر الدولار بالرغم من مرور حوالي أربعة أشهر من اعتماد السعر الرسمي الذي أقره مجلس الوزراء بـ1300 دينار للدولار الواحد. ويتذبذب سعر الصرف في الاسواق المحلية منذ حوالي شهر ما بين 1450 الى 1470 دينارا للدولار الواحد رغم أن البنك المركزي العراقي يبيعه بـ1320 ديناراً، مما دفع وزارة الداخلية، الى منع التجار والمواطنين من التعامل بالدولار في الأسواق والمحال التجارية، وحصرت التعاملات بالددينار العراقي. ويقول مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية مظهر محمد صالح في حديث لـ(المدى)، إن سياسة التحويل الخارجي شهدت منذ نهاية تشرين الأول 2022 تطبيقات تدقيقية جديدة فرضها التعاون المالي الدولي بخصوص تدقيق الاموال المحولة الى خارج البلاد عن طريق نافذة بيع العملة الاجنبية ذلك بغية تمويل



التجارة الخارجية للقطاع الخاص والإغراض التمويلية الاخرى المسوحة بها". وأضاف صالح، أن "المرّة الأولى تربط اجراءات التحويل الخارجي بمنصة تدقيق تراقب مستويات الامتثال في التصرف القانوني والشرعي بالاموال المحولة بالدولار الامريكى تحديداً، بغية التحري عن الأشخاص الطبيعية

الضريبي وعلاقة الضريبة بنافذة العملة الاجنبية، مع رفع لقيمة الدينار العراقي بنسبة 10% في مطلع شباط 2023 والتي انت جميعها الى خفض قيمة الدولار الى الدينار الى قرابة 9 نقاط بعد ان بلغت أشدّها بحوالي 20 نقطة في الاسابيع الأولى من مطلع العام الحالي. وأوضح صالح، أن سوق العملة الاجنبية واشتداد المضاربتين في الطلب على الدولار النقدي ما زال مستمراً، لتمويل التجارة غير الرسمية، والظاهرة مستمرة للضغط على استقرار سوق الصرف ما جعل الدولار يرتفع الى قرابة 12 نقطة ثانية، في حين ان مستويات الامتثال المصرفي هي في تزايد مستمر". بدوره، يقول الباحث بالشأن الاقتصادي والمالي صفوان قصي في حديث لـ(المدى)، إن "حكومة محمد شياع السوداني تحاول السيطرة على المنافذ الحدودية، والكمارك والضرائب؛ لإيقاف تهريب المشتقات النفطية وادخال المخدرات ومن يحصل على الدولار بطرق غير شرعية".

التفاصيل ص 2

نائب رئيس البرلمان يطالب بمناقلة 1.2 تريليون دينار لإعادة رواتب موظفي الإقليم المدخرة الحكومة محرجة من تعطل الاتفاق مع كردستان و"الإطار" يتحدث عن حسم الموازنة الأسبوع المقبل



□ بغداد / تميم الحسن

بدأت أطراف في الإطار التسيقي ترسل اشارات عن امكانية تخطي اعتراض إقليم كردستان على الموازنة في حال لم يتم التوصل الى اتفاق في موعد اقضاه الأسبوع المقبل.

وتبدو هذه التلميحات قد اخرجت رئيس الوزراء محمد السوداني الذي رعا اتفاقية اربيل قبل شهرين وهو ما قد يفسر سكوت الحكومة عن التصريح حول الموضوع.

وكان فريق من الإطار التسيقي داخل اللجنة المالية قد وضع في الساعات الاخيرة قبل تمرير الموازنة المقر في السبت الماضي، شروط جديدة أعادت مشروع القانون الى المفاوضات.

وهددت هذه الشروط المتعلقة بألية بيع وتصدير النفط المستخرج من الإقليم، بنسب الاتفاقية التي وقعت في نيسان الماضي بين بغداد واربيل حول تلك البنود.

وفي هذا الشأن وجّه النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، شاخوان عبد الله، طلباً إلى اللجنة المالية النيابية، بإجراء مناقشات مالية لتأمين إعادة الرواتب المدخرة لموظفي إقليم كردستان.

وجاء في الطلب «إنصافاً وحرصاً منا لحقوق موظفي إقليم كردستان بإعادة المبالغ المدخرة بسبب قطع موازنة الإقليم من قبل الحكومة الاتحادية منذ عام 2014 وبسبب الضائقة المالية التي

مرّ بها إقليم كردستان لجأت حكومة الإقليم اضطراراً لنهاية عام 2015 إلى التشفيت المالي ومنه الاندثار الإجباري من أجل إدامة صرف جزء من الرواتب ومطالبتنا لأكثر من مرة بإعادة هذه المبالغ المدخرة إلا أنه لم تحصل الموافقة».

وأضاف «بعد موافقة السادة أعضاء اللجنة المالية على مقترح بإعادة 10 بالمائة شهرياً من هذه المدخرات للموظفين».

وتابع: «تفضلت لجنتمكم بالموافقة على مناقلة مبلغ لا يقل عن تريليون ومئتي مليار دينار عن كل سنة مالية ولحين تسديد كامل المبالغ المدخرة من مقدار

المبالغ المتفق على مناقلتها من قبل لجنتمكم بواقع مئة مليار دينار شهريا وذلك لتثبيت المبلغ في الموازنة والتزام الحكومة الاتحادية بتنفيذ المناقلة ضمن بنود الموازنة على أمل إعادة كامل المبالغ المدخرة في الموازونات القادمة».

وكانت من التعديلات الاخيرة التي وضعها فريق من اللجنة المالية، ان يدع الإقليم شهريا 10% من رواتب موظفي كردستان التي اقتطعت بسبب الاندثار».

ودفعت تلك التعديلات رئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني، الى وصف ما جرى بـ«خيانة وظلما

ومؤامرة حيكمت ضد إقليم كردستان»، واردف بارزاني في بيان صدر عن رئاسة الاقليم السبت الماضي: «لكنا سنواجه هذا التآمر بكل السبل، ولن ندعه يمضي».

وفي آخر يومين قدم الإطار التسيقي نسخة معدلة من شروط المالية البرلمانية لكنها (الشروط) لم تتعد كثيرا عن اساس المشكلة، بحسب تفسير بعض المصادر السياسية.

وتشير تلك المصادر الى ان ما يجري منذ انقلاب اللجنة المالية على الاتفاقية مع اربيل بأنه «يسير عكس رغبة رئيس الحكومة»، وحتى الان يلتزم السوداني الصمت

حول التطورات الاخيرة رغم انه كان حاضرا في الاجتماع الأخير للتحالف الشعبي الذي سبق تقديم المقترحات الجديدة الى الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ويتحدث نائب سابق في برلمان كردستان عن ان موقف اربيل بشأن التعديلات التي جرت على الموازنة هو «الالتزام بالاتفاقية مع السوداني».

ويقول عبد السلام برواري النائب السابق لـ(المدى): «وعد وفد الإطار التسيقي الذي قدم المقترحات الاخيرة الى الحزب الديمقراطي باقتناع نوابه للترجع عن التعديلات»، ويضيف: «اربيل لديها اتفاق سياسي

موقع واي طرف يتراجع عن الاتفاق يجب محاسبته وليس محاسبة النائب الممثل للحزب في اللجنة المالية».

والتعديلات الاخيرة قدمها هادي العامري زعيم منظمة بدر الاثنين الماضي، الى فؤاد حسين (وزير الخارجية) المفوض من الحزب الديمقراطي الكردستاني للتفاوض حول الازمة الاخيرة.

وكان مصطفى سند عضو اللجنة المالية وأحد أعضاء فريق التعديلات على بنود كردستان بالموازنة، قال ان «المقترحات الجديدة من الإطار التسيقي هي أقل حدة من لمسات اللجنة المالية»، لكن سند اشار ايضا في تغريدة على

تويتر إلى ان تلك التعديلات هي: «أكثر حدة من المسودة الحكومية».

بالمقابل كشفت اخلاص الدليمي العضو الاخر في اللجنة المالية عن أن رئيس الوزراء اعترض على كل الفقرات التي تم تعديلها في مشروع قانون الموازنة من قبل اللجنة المالية.

وأضافت في تصريحات صحفية بان اقتراحات اللجنة قدمت بأسماء «نواب الكردستاني»، وذهب مراقبون للشأن السياسي الى اعتبار ما جرى بانه ضد طموح رئيس الوزراء في التحول الى زعيم سياسي ينافس زعامات الإطار التسيقي.

الخلافات السياسية تعطل جلسة البرلمان لتمرير الموازنة

وكان عمار الحكيم زعيم نيار الحكمة اعتبر في لقاء تلفزيوني عدم تلبية الموازنة المالية العامة للبلاد طموح القوى السياسية العراقية كافة «أمرا طبيعيا».

وفي تطور لاحق كانت المحكمة الاتحادية قد قضت بعدم دستورية تقديم عمل برلمان كردستان لسنة إضافية، واعتبر مراقبون ان هذا يعني إلغاء الاتفاقية بين اربيل وبغداد.

لكن النائب السابق عبد السلام برواري قال ان: «الاتفاقية قائمة لأنها وقعت بين حكومتين (حكومة الإقليم والاتحاد)».

واعتبرت المحكمة أن كل القرارات الصادرة عنه منذ تشريع الأول الماضي تاريخ تعديد هذه الدورة «باطلة».

أكدوا اتفاقاً سياسياً على إجرائها في موعدها المقرر

نواب: المفوضية طلبت 300 مليار دينار لتغطية تكاليف الانتخابات المحلية

□ بغداد / فراس عدنان

أكد نواب أن الانتخابات المحلية تستلزم تخصيص 300 مليار دينار، لافتين إلى اتفاق على إجرائها في الموعد المحدد قبل العشرين من شهر كانون الأول المقبل، داعين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى إكمال كافة الاستعدادات وتقديم طلباتها اللوجستية إلى الحكومة.

وقال النائب محمد عنوز، إن اللجنة القانونية النيابية استضافت منذ مدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وناقشنا معهم الانتخابات المحلية».

وتابع عنوز، أن «الحكومة كانت في البداية قد حددت موعداً للانتخابات في شهر تشرين الأول، لكن المفوضية ابطلت بأن هذا الموعد لم يتم التفاوض معها بشأنه».

وأشار، إلى أن «قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات، أكد أن الانتخابات المحلية ينبغي أن تجري في موعد لا يتجاوز العشرين من شهر كانون الأول المقبل».

وبين عنوز، أن «المفوضية كانت لها مطالب تتعلق بالأموال وهي مرتبطة بقانون الموازنة، وتحديث سجل الناخبين لمعرفة أصحاب الأعمار الجدد الذين يحق لهم الانتخاب وتوزيع البطاقات البالغة مليون و700 ألف بطاقة لم توزع».

وأكد، ان «المفوضية استفسرت من اللجنة وقتها عن موقف البرلمان منها، وهل سيقوم بتغييرها أم يتم الإبقاء عليها، وعضويتها هل ستبقى للقضاة».

وأوضح عنوز، أن «هذه القضايا بحاجة إلى قرار سياسي، ولغاية الوقت الحاضر لم يطرح أمام مجلس النواب أي قانون جديد للمفوضية».



المفوضية تؤكد على أهمية إكمال الاستعدادات الفنية لإجراء الانتخابات بشكل مبكر

وبين، أن «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قدمت لائحة تضم 3 صفحات لما تحتاجه لإجراء الانتخابات المحلية، وأبرزها المصاريف التي تصل إلى 300 مليار دينار».

وأكد الدويرداني، أن «هذا المبلغ لا يرتبط بالموازنة، لأن الحكومة بإمكانها أن تقرضهم هذا المبلغ لغاية تشريع هذا القانون ويتم استقطاعه لاحقاً على أن المبلغ قد ذهب إلى المفوضية».

ويواصل أن «موعد الانتخابات بموجب القانون كان من المفترض أن يكون في تشرين الثاني، لكن المفوضية وقبل التصويت على هذا القانون طلبوا شهراً إضافياً ولذا جاء النص على أن آخر موعد للانتخابات هو في العشرين من شهر كانون الأول».

ومضى الدويرداني، إلى أن «هذا النص يعني إمكانية إجراء الانتخابات المحلية قبل ذلك الموعد، وذلك في ضوء إكمال الاستعدادات الفنية واللوجستية اللازمة».

إلى ذلك، أكدت النائبة سروة محمد، ان «الموعد الأخير للانتخابات قد تم تحديده بموجب القانون، لكن التاريخ المحدد سيكون بقرار من مجلس الوزراء بالتشاور مع المفوضية».

واتفقت محمد مع الدويرداني، بأن «هذه الانتخابات يجب أن تجري في الموعد المقرر لها ولا يجوز تأخيرها لأن في ذلك خرقاً للقانون».

وأشارت، إلى «أهمية أن يشعر الجميع بالمسؤولية تجاه هذه العملية الديمقراطية، وضرورة أن يدلي المواطن بصوته في اختيار ممثليه داخل المجالس المحلية».

وأوردت محمد، أن «سمعة العراق أمام المجتمع الدولي تتوقف على عدة أمور، أبرزها احترام الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وأن تبقى الهيئات

مؤثر، لأن الموضوع الأهم هو إجراء الاستحقاق بناء على تفاهم واتفاق الكتل السياسية».

ويواصل، ان «التعميد الذي كان لمجلس المحافظات السابقة بموجب تشريعات اقراها البرلمان كان إجراء غير دستوري، وكذلك الحال بالنسبة

لتجديد هذه المجالس»، ونوه عنوز، إلى أن «الكتل السياسية كان عليها منذ انتهاء الدورة التي بدأت في عام 2013 أن تحافظ على سريان حياة المجالس المحلية حسب المواقيت الرسمية وهي كل أربع سنوات».

وقال النائب شيروان الدويرداني،

إن «اتفاق تحالف إدارة الدولة ما زال قائماً بأن تجري الانتخابات المحلية في كانون الأول من العام الحالي».

وتابع الدويرداني، أن «هذا الأمر قد تم وضعه بموجب التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات الذي تم تشريعه مؤخراً».

المواظنين داخل المجالس المحلية».

يشار إلى أن البرلمان كان قد أصدر قانوناً أنهى بجوهره عمل مجالس المحافظات في عام 2019 تحت تأثير انتفاضة تشرين، وقام مؤخراً بتشريع قانون جديد لإحيائها ونص على دمجها في قانون واحد مع الانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب.



مركز متخصص يؤكد استقباله نحو 120 مراجعاً يومياً ذي قار؛ قلق شعبي بسبب ارتفاع الإصابات بالأمراض السرطانية



أعرب الاهالي في محافظة ذي قار عن قلقهم من ارتفاع معدلات الاصابات بأمراض العجز الكلوي والسرطان، داعين الى تشكيل لجنة مختصة للوقوف على الأسباب، فيما عزا مختصون ذلك الى تلوث المياه واثار الحروب والمخلفات الحربية الملوثة باليورانيوم المنضب والمواد المشعة.



مبنى مديرية صحة محافظة ذي قار

قام بها عدد من الباحثين في المحافظة أظهرت وجود زيادة مطردة ومقلقة بنسبة الأمراض السرطانية المسجلة في الدوائر الصحية المتخصصة وبمختلف الفئات العمرية مقارنة بباقي المحافظات. وقال رئيس لجنة الصحة النيابية أمس الاول ماجد شنكلي في تصريحات صحافية، إن "كل المحافظات العراقية تعاني من نقص حاد بأدوية معالجة الأمراض السرطانية ومعالجة الأمراض المزمنة"، مردفاً: "لا نستطيع وفق الاموال المخصصة توفير أكثر من ٢٥٪ من هذه الادوية".

وأشار، إلى "تخصيص مليار و ٢٠٠ مليون دولار لهذه الادوية والعلاجات، بينما نحتاج الى ٤ مليارات دولار لتوفير الادوية والعلاجات للمواطنين المرضى". وتتصدر محافظة البصرة، جنوبي العراق، عدد المصابين بأمراض السرطان والتشوهات الخلقية لدى الرضع. وتفيد تقارير رسمية عدة وأخرى تابعة لجهات إعلامية ومدنية محلية ودولية بأن مخلفات الحروب تعد السبب الأساسي لانتشار أمراض السرطان والتشوهات الخلقية.

وعاد شنكلي ليؤكد، "وجود معاناة في كل المحافظات العراقية من شح كبير بهذه الادوية"، لافتاً الى ان الخلل ليس بوزارة الصحة، بل بقلة التمويل والتخصيصات".

وقال المتحدث باسم وزارة الصحة سيف البدر في تصريحات سابقة، إن "نسب الإصابة بالأمراض السرطانية في العراق دون ٨٠ حالة لكل ١٠٠ ألف عراقي في العام الواحد".

وتابع البدر، أن المرض لا يزال "أحد مسببات الوفيات العشر الأولى في العراق والشرق الأوسط". وأشار، إلى أن "الحالات السرطانية في العالم والعراق بحالة ازدياد تماشياً مع الارتفاع السكاني في البلاد".

ولفت البدر، إلى أن "العديد الكلي للحالات المسجلة في العراق بلغ أكثر من ٣٠ ألف حالة تلقى العلاج".

وتنوه، إلى أن "الكشف عن الحالات المرضية خاصة سرطان الثدي، أبرز المشاكل التي تواجه الوزارة". وبين البدر أن "غالبية الحالات تستكشف بالأمراض السرطانية في المحافظة، حيث قال عميد كلية الطب مؤيد ناجي الموسوي، في حينها، إن الدراسات التي

تتناسب مع اوضاعهم المعيشية". وأقدم العنصرات من الاهالي منتصف الأسبوع الحالي على اغلاق دائرة صحة ذي قار احتجاجاً على عدم توفر الادوية في المستشفيات الحكومية ونقص الخدمات الطبية المقدمة لمرضى الحالات المزمنة، متهمين المسؤولين بالتواطؤ مع المستشفيات الاهلية على حساب المرضى، فيما اصدرت دائرة الصحة توضيحاً بهذا الصدد.

وكان أطباء وباحثون، كشفوا مؤخراً عن ارتفاع ملحوظ في معدلات الإصابة بالأمراض السرطانية في المنطقة الجنوبية من العراق، وبينوا أن مرض السرطان هو واحد من أخطر ثلاثة أمراض تؤدي إلى الوفاة في المنطقة. وأشار الى ان دراسات ميدانية أعدها عدد من الباحثين في جامعة ذي قار قد كشفت عن زيادة "مقلقة" في معدلات الإصابة بالأمراض السرطانية في المحافظة، حيث قال عميد كلية الطب مؤيد ناجي الموسوي، في حينها، إن الدراسات التي

والسرطان". وشدد، على "أهمية توفير علاج لمرضى الكلى الذين تماثلوا إلى الشفاء بعد عملية زرع الكلى وفتح استشارية لهم في الناصرية حتى لا يضطرون الي مراجعة مستشفيات المحافظات الأخرى". ورأى أبو كوثر، أن "ذلك يجعل المرضى يعانون مشكلة مزدوجة تتمثل بصعوبة توفير تكاليف السفر والعلاج معا إضافة إلى مصاعب الطريق وإرهاق المريض".

ولفت أبو كوثر، إلى أن "معظم الأجهزة الطبية في اهم مستشفيات بالناصرية (المستشفى التركي والحسين) متوقفة لأسباب غير معروفة". وتابع، أن "البعض منها لم يتم تشغيله بالمرّة كجهاز البت سكان الخاص بفحص مرضى السرطان والكشف عن الاورام السرطانية". ومضى أبو كوثر، إلى أن "هذا التعتيل يضطر المرضى ولاسيما مرضى السرطان والأمراض المزمنة الى الذهاب الى المحافظات الأخرى لإجراء الفحوصات الطبية بأسعار مرتفعة لا

الشراء من الادوية يتم تدليل الصعوبات الادارية لتوفيرها للمرضى". واستدرك بالقول، إن "بعض الادوية البروتوكول العلاجي لغاية الوقت الحاضر وهذا ما يمنع التعامل بها داخل المركز".

ونكر مراسل (المدى)، أن "العشرات من الاهالي نظاماً تظاهرة امام دائرة صحة ذي قار وطالبوا بتشكيل لجنة مختصة للوقوف على الارتفاع المتنامي في الامراض السرطانية وامراض العجز الكلوي".

وقال الناشط المدني احسان ابو كوثر، في حديث إلى (المدى)، إن "تظاهرة الاهالي والناشطين جاءت للاحتجاج على سوء الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات الحكومية ونقص الادوية". وتابع أبو كوثر، أن "المحتجين طالبوا بتشكيل لجنة مختصة من الصحة وادارة المحافظة والدوائر المعنية لمعرفة اسباب ارتفاع الاصابات بأمراض العجز الكلوي

□ ذي قار / حسين العامل

يأتي ذلك في وقت كشف فيه مركز ذي قار التخصصي للأورام المعني بمعالجة الأمراض السرطانية عن استقبال ما بين ٨٠ الى ١٢٠ مريضاً يومياً، فيما تشير مصادر أخرى الى اعداد كبيرة من المرضى تلجأ الى العلاج في مستشفيات أخرى خارج المحافظة او في خارج البلاد.

ويقول مدير مركز ذي قار التخصصي للأورام احمد عبد الحسين في تصريح إلى (المدى)، إن "المركز يستقبل يومياً ما بين ٨٠ الى ١٢٠ مريضاً تقريباً". وأضاف عبد الحسين، أن "علاج الأمراض السرطانية اما يجري تجهيزه عبر الوزارة او من خلال دائرة صحة ذي قار".

وأشار، إلى أن "الادوية التي لا تجهز عبر الوزارة او التي تنفذ كمياتها المخصصة ضمن حصة المحافظة تقوم دائرة الصحة بشرائها". وأكد عبد الحسين، أن "معظم الادوية متوفرة وحتى ما يكون خارج ضوابط

الشروع بتعديل قانون ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة

وزير العمل؛ إيقاف إعانات أكثر من 10 آلاف شخص لديهم عجلات حديثة

□ الديوانية/ المدى

أعلن وزير العمل والشؤون الاجتماعية، احمد الأسدي، أمس الأربعاء، إطلاق الوجبة الثانية للمتقدمين لإعانة الحماية الاجتماعية، مؤكداً إيقاف الإعانة عن أكثر من ١٠ آلاف شخص الشهر الماضي بعد أن ثبت امتلاكهم عجلات من طراز حديث، لافتاً إلى بحث تعديل قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة، منوها في الوقت ذاته، إلى شمول ٢٣٠ باحثاً عن العمل في محافظة الديوانية بالقرض المبسر.

قال الأسدي خلال مؤتمر صحفي عقده فور وصوله محافظة الديوانية تابعته (المدى)، أنه "تم إطلاق الوجبة الثانية للمتقدمين لإعانة الحماية الاجتماعية، حيث إن عدد المشمولين بلغ ٥٨,٠٧٠ من بينهم فئة ذوي الإعاقة". وأضاف الأسدي، أن "عدد المشمولين من ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة لهذا الشهر ٨٠ ألفاً".

وأشار، إلى أن "الوزارة اصدرت البطاقات الذكية لأكثر من ٣٥ ألفاً من الأسر ضمن الوجبة الأولى، ليكون عدد الأسر المشمولة خلال هذا الشهر ١٧٩,٧٤٦".

وأكد الأسدي، أن "وزارته أكملت إجراءات البحث الاجتماعي لأكثر من مليون و ٨٠ ألف أسرة ورفعهم على قاعدة البيانات"، منوها بأنه "تمت مقاطعة البيانات لأكثر من ٨٢٠ ألف

وأعلن الأسدي عن "شمول ٧,٥٠٠ أسرة اضافية من مبالغ الامن الغذائي وسيتم إطلاق الدفعة الأولى لهم لشهر حزيران اليوم الخميس". أما بخصوص مقاطعة البيانات مع مديرية المرور العامة، أشار إلى، أنه "تم الكشف عن ٦٥,١٠٤ ممن بحوزتهم



مؤتمر صحفي لوزير العمل في محافظة الديوانية أمس بصحبة عدد من النواب

عودة 118 نازحاً إلى مناطقهم في نينوى



□ بغداد/ المدى

اعلنت وزيرة الهجرة والمهجرين إيفان فائق جابرو، امس الأربعاء، عن عودة (١١٨) نازحاً من مخيمات النزوح في أربيل إلى مناطقهم في نينوى.

وقالت جابرو، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، ان "نحو ١١٨ نازحاً وواقع (٢٣) أسرة، عادوا من مخيمات الخازر وحسن شام (U٢) و (U٣) في محافظة أربيل إلى مناطق سكنهم الأصلية في مركز مدينة الموصل وقضاء تلعفر ونواحي الشورى وحمام العليل والحديدات وتل عطة وقرى تللول البعاج بمحافظة نينوى".

وأشارت، الى أن "العودة جاءت استكمالاً لبرنامج الاستقرار للأسر العائدة، بالتنسيق مع القوات الأمنية والحكومات المحلية في المحافظتين لتأمين عودتهم".

وقبل ذلك، سجلت وزارة الهجرة والمهجرين عودة (٩٨٩) عائلة نازحة في محافظة السليمانية خلال الأسبوعين الماضيين وواقع (٤,٢٤٨) نازحاً بشكل طوعي إلى مناطقهم الأصلية في محافظات بغداد ونينوى والانبار وديالى وصلاح الدين.

وعلى الصعيد ذاته، ذكر بيان للوزارة تلقتة (المدى)، "دوائر الوزارة العمل بدأت بالمشروع الوطني لإلغاء صحة الصدور بالوثائق المؤمنة".

وتابع البيان، أن "ذلك جاء بتوجيه من رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ومتابعة من وزيرة الهجرة والمهجرين إيفان فائق جابرو".

وأشار، إلى أن "القرار جاء لتسهيل وتبسيط الإجراءات أمام المواطنين".

ويقول وكيل وزارة الهجرة والمهجرين كريم النوري، "لا نستطيع أن نضع سقفاً زمنياً لعودة من تبقى من النازحين لأن ظروف بعضها يتعلق بالتدخلات السياسية توجد عوائق أحياناً".

وتابع النوري، أن "الحكومة العراقية مع العودة الطوعية لا القسرية، أما دور وزارة الهجرة فيتلخص في متابعة عمليات الإغاثة ومتطلبات الإيواء، وعموماً تخلق قضايا أمنية وسياسية ولوجستية عوائق أحياناً، وذلك خارج إرادتنا".

وأشار، إلى أن "إمكانية غلق ملف النازحين خلال العام الحالي، إذا لم تحصل تعديلات وتدخل السياسة على الخط، إذ يمكن حل أي مشاكل أخرى إجرائية ولوجستية".

واتفى النوري، إلى أن "وزارة الهجرة تعمل على إعادة النازحين في أسرع وقت، لأنه من المعيب أن تستمر أزمتهم رغم تحرير الأراضي واستقرار الأوضاع".

يشار إلى أن العراق شهد أكبر موجة للنزوح بعد سيطرة تنظيم داعش على محافظات في عام ٢٠١٤، لكن بعد التحرير عادت أغلب تلك العائلات، لكن منظمات دولية تؤكد وجود أكثر من مليون نازح لغاية الوقت الحالي.

بياناتهم لغرض إيقاف المتجاوزين على الإعانة". وتذكر، أن "هناك نحو مليون فرد من الأسر كانوا يستلمون الإعانة وهم بالغين ويجري تدقيقهم في الوقت الحاضر".

وبين الأسدي، أن "عدد الأسر التي تستلم الإعانة الاجتماعية في محافظة الديوانية بلغ ٩١,٤١٧، وخلال الأسبوع الماضي أعلن شمول ٩٠,٨٣٢ أسرة بالإعانة الاجتماعية، فضلاً عن شمول ١,٣٩٧ معاق في المحافظة بالإعانة الاجتماعية، ليصل عدد المشمولين الى ١٠,٤٨٠ أسرة".

وتحدث في الوقت ذاته، عن "انجاز معاملات ٤٠,٩٤٨ أسرة تمهيداً لشمولهم في الوجبات القادمة، حيث تم مقاطعة بيانات ١٧,٥٣٦ أسرة في الديوانية بانتظار وصول الباحث الاجتماعي، كما وتم شمول ١٦,٧٣٢ أسرة بالإعانة الاجتماعية في المحافظة ضمن مبالغ الامن الغذائي خلال العام الحالي".

وأفاد، ب"شمول جميع الذين تنطبق عليهم شروط منح الإعانة من مرضى غسيل الكلى، حيث تم افتتاح لجنين فرعيين في قضاءي الشنافية والسدير وعلى المستفيدين مراجعة اللجان الجديدة ابتداء من الاحد القادم".

وأشار الأسدي، إلى أن "الوزارة شملت ٢٣٠ باحثاً عن العمل بالقرض المبسر في المحافظة، ليصل مجموع القروض الممنوحة للمحافظة ٦,٥١٧، ومضى الأسدي، إلى "بحث تعديل قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة، حيث وجه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، جميع الوزارات المعنية بتقديم تقرير مفصل خلال الأيام المقبلة ليتم إعادة التصديق على القانون بما يخدم هذه الشريحة المهمة والتي أولت الحكومة اهتماما كبيرا بها".

وكان المتحدث باسم الوزارة نجم العقابي قد أكد في تصريحات صحافية سابقة، أن "وزارة العمل تدقق بمقاطع بيانات الأسر المستفيدة، ليتم إفراة الكثير من غير المستحقين، لنذهب بمبالغ الحماية الاجتماعية إلى مستحقيها".

وأضاف العقابي، أن "الإجراءات بحق المتجاوزين على شبكة الحماية الاجتماعية هي استرداد الأموال كاملة، والأشخاص الذين لا يستطيعون دفع المبالغ المترتبة عليهم دفعة واحدة، يستطيعون إحضار كفيل، ليتم تقسيط المبلغ".

وأشار، إلى أن "القانون سمح للمتجاوزين على شبكة الحماية الاجتماعية، بتقسيط المبالغ لمدة ١٠ سنوات، إذا كانت المبالغ كبيرة جداً".

واعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، في وقت سابق، عن رصد ١٦٣ ألف متجاوز على شبكة الرعاية الاجتماعية.

العليلاهية الجديدة: غرس المنابر!



رشيد الخيون

جاء في بيان وزارة الداخلية العراقية، عن "جماعة القربان" العليلاهية: "إن وزارة الداخلية أخذت على عاتقها متابعة الجماعات المنحرفة، والخارجين عن القانون، والعمل على بسط الأمن والاستقرار، وتحقيق السلم المجتمعي" (الموقع الرسمي 2023/5/19). حقاً كان بياناً يُتلج بغداد القائظة، ولكن تعلم الداخلية أن هؤلاء غرس خطباء المنابر، العابثين بالعقول والمغالين بالكراهية. يتسع الانحراف، عندما لا يُسأل المعلم والمعلمة: ما شأن أطفال الرؤسوات والابتدائيات يتدربون كيف يحزنون ويلطمون؟

وتتقيفهم بالانتقام قبل الأبجدية؟ عدت المنابر أكثر من النخيل عددًا، وكل خطيب يغرس الجهل، لملء السامعين بثقافته. مع تقديرنا للقلّة من خطباء المنابر، المحاولين كبح جماح الغلو والكراهية، من أصحاب العمائم السود والببيض، غير أن هذا الصوت يكاد يختفي وسط الرُعيق، زعيق من أثمر "جماعة القربان"، ولا تنظم أهدأ إذا أنشدنا: "صاح الغراب وصاح الشيخ فالتبست/ مسالك الأمر أي منهما نعبا" (الجواهري، قف بالمرعة 1944). ليس نعبيا من أطفال الرؤسوات والابتدائيات يقول: الله فوض الحسين قدرته، فلا

يحتاج الاستئذان من القادر؟ هذا ما يُداع غدواً وعشياً. فعن أي انحراف يُسأل فتية "جماعة القربان"، ويُترك غارسوها أحراراً؟ لم يلت الأنتظار انتحار شباب في موكب حسيني، بسوق الشيوخ (ذي قار/ الناصرية)، إلا بعد تكرار المشهد، أن تجري "جماعة القربان" قرعة بينهم، لتقديم الأفسس قرايين علي بن أبي طالب (اغتيال: 40هـ). عندما سمعت الخبر الأعجب لم أصدق، فقلت أوهاهم إنترنت: فـ "العليلاهية" لها زمن، ومستوى وعي قد مضى، حتى أقرت الداخلية بوجودها، واستفسرت الثقات بسوق الشيوخ،

فتبين القلق قد أصاب الناس على مصائر أولادهم، يمسون مشاريع انتحار عقائدية إسوة بما فعلته "داعش". ظهرت جماعات الغلو بعلي وأولاده قديماً، وعرفت بـ "العليلاهية"، أي تعتبر علياً لها، لكن الجديد في عليلاهية "سوق الشيوخ" تقديم القربان البشري! يُنبئك إن العقائد الدينية إذا فسح لها مجال الغلو، وصار حملة لوائه أقطاباً في الدولة، يوجهون التعليم، فلا يتوقف التمادي في هدم الدولة والسلم الاجتماعي، الذي يحاول عودة روحه من جديد في الفترة

الأخيرة. لا يتوهم أقطاب التشيع الرافضين لـ "الغلاة والخوليين" (المظفر، عقائد الإمامية)، أن ما جرى نصرٌ للمذهب، فالمنابر تُتقف بالغلو والحلول بلا مراعاة لدولة ودين ومذهب. أقول: على سادة التشيع تذكر ابن فلاح المششع (ت: 1492م)، المازج التصوف بالتشيع، والقاتل: إنه المنتظر، ثم ولده القائل: إن روح علي حل فيه! فعاش بالتنجف وضريحها قتلاً وخراباً، لأن علياً حتى يُرثق في عقيدته (التستري، مجالس المؤمنين). لم تنته المشعشية إلا بملها، قضى عليها الصغفويون (1508م)، بيد أن الاثنين كانا غلاة،

وعقيدتهما مهدوية واحدة، فلماذا جرت الحرب سجالاً بينهما؟! غير طلب السلطة بالخرافة. كم دعي بالمهدي المنتظر، وكم مغال بعلي وأنجاله، قد ظهر، لأن الادعاء والغلو مصدر رزق، وهو يُطبق داخل العراق بإصرار، حتى صار المشروع "الجهادي" قائماً على حطام الدولة والدين، فأصبح ما نسمعه من أصحاب المنابر ليس بدين. لنجم الدين الشبلي (ت: 657هـ) في يوم مشابه: "عن فتية فتكوا في الدين وانتكوا/ حماه جهلاً برأي فيه إفساد/ وشيخ الإسلام صدر الدين همته/ مقصورة لحطام المال الكارثة!"

العراق يستعد للحرب على الدولار

في العراق .. كل ساعة .. ثمان حالات طلاق!

تحليل سايكوسوسيولوجي



محمد حسن الساعدي

كان العراق واحد من بين 24 دولة، أبدت اهتماماً بالانضمام إلى تحالف "البريكس" وقبول العملة الجديدة للتجارة العالمية، حيث منعت الحكومة العراقية وتحديداً وزارة الداخلية، وحظراً على التعاملات بالدولار الأمريكي في جميع أنحاء البلاد. جاء قرار حكومة السيد السوداني بالتداول بالدينار بدلا من الدولار، في التعاملات اليومية للسوق المحلية، على خلفية ارتفاع الالاف للدولار أمام الدينار العراقي، ما دفع الحكومة لأن تبدأ حملة واسعة، لضبط السوق وإعادة التعاملات اليومية وفق العملة المحلية، وتواصل قوات الأمن وعناصر مديرية الجريمة المتخلفة، حملتها في المدن لحث وتحفيز المواطنين على التعامل بالدينار بدلا من الدولار.. إضافة إلى مراقبة السوق لمنع استغلال التجار، الذين يعمد بعضهم إلى رفع الدولار وحفظه، بناء على تقلبات في سعر الصرف..

تتشرك عدة جهات في هذه الحملة، بما فيها جهاز الأمن الوطني، ووزارة التجارة والداخلية والتخطيط، إضافة إلى البنك المركزي العراقي، وأطلق على هذه الحملة باسم حملة دعم الدينار العراقي.

يأتي هذا الإجراء في إطار الدعوات التي واجهها السيد السوداني، بضرورة إعادة سعر صرف الدولار إلى ما كان عليه.. فدعى المواطنين كافة إلى عدم اقتناء الدولار، لأن الدينار أقوى.. مبيناً أن المعايير الدولية والعلاقات بين البنك المركزي مع الفيدرالي الأمريكي والخزانة الأمريكية لضبط حركة الأموال، والتي يجد التجار صعوبة في التعامل بها، أنت إلى ارتفاع سعر الصرف.

هذه الحملة تهدف إلى تثبيت الدينار كوسيلة للتداول، في عمليات بيع وشراء السيارات والمنازل والأجهزة الكهربائية، وكل ما يرتبط بالعمل التجاري والاقتصادي في السوق المحلية، كما أن الحكومة الحالية تخطط للسيطرة على الدولار، في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وترصين وتثبيت قيمة الدينار، عبر توسيع نطاق استخداماته التجارية، إضافة إلى منع تهريب الدولار إلى الخارج، أو تخزينه أو التلاعب بأسعاره..

هذه الحملة ستستمر لعدة أشهر، وهنا سوف تكون ثابتة، ولا سيما أن هناك مشاكل كثيرة في السوق العراقية، من جراء سيطرة التجار على الدولار، ويتم التعامل به مع إهمال العملة المحلية، مما أدى إلى تراجع قيمة الدينار..

الجانب الإيجابي في هذه الحملة، هو محاولة إبعاد تأثير الدولار على السوق العراقية الداخلية، ومنع تداوله في محاولة لإعادة هيكلة الدينار، وأن يكون هو المسيطر على السوق الداخلية على الأقل، ما يعني أن هناك فرصة مهمة لإعادة هيكلة الدينار العراقي، كسابق عهده واقتصاد الدولار على التعاملات الخارجية، بين الدولة والعالم، كما أن الإيجابي في هذه القرارات، هو أن دعم الدينار سينهي سيطرة التجار على السوق الداخلية، والتلاعب بمقدرات وأرزاق المواطن العراقي.

العراق يتطلع للانضمام إلى كتلة البريكس في خطوة لإنهاء الاعتماد على الدولار الأمريكي، خصوصاً وأن هناك مقبولة لدى المواطن العراقي على الاعتماد على الدينار العراقي في تعاملاته، ومن المؤمل أن تعلق قمة بريكس اجتماعها في كيب تاون بجنوب أفريقيا في آب 2023، وقدمت 19 طلباً رسمياً للانضمام للتحالف، مما يؤدي إلى الإضرار بقيمة الدولار وأفاقه المستقبلية، أمام قوة عملة البريكس التي لم يتم إصدارها بعد، فقد تدق ناقوس الموت السريري للدولار الأمريكي.

في العراق .. كل ساعة .. ثمان حالات طلاق!

تحليل سايكوسوسيولوجي



د. قاسم حسين صالح

كشف مجلس القضاء الأعلى في العراق عن إحصائية معدلات الطلاق والزواج المسجلة في شهر (كانون الثاني 2023) عن تسجيل ستة آلاف حالة طلاق مقابل ثلاثة آلاف حالة الزواج موثقة في المحاكم العراقية بواقع أكثر من 200 حالة طلاق يومياً بما يعادل 8 حالات في الساعة الواحدة.

وفي (17 شباط 2022) نشرت الجهات القضائية العراقية، إحصائية عن عدد حالات الطلاق في البلاد خلال يناير الماضي، وصلت (لنحو 7 آلاف حالة طلاق، بواقع 10 حالات كل ساعة تقريباً) بحسب سكاى نيوز والعربي ووكالات أخرى.

في هذا المقال تحليل للأسباب ودعوة علمية لمعالجة أخطر ظاهرة اسرية تهدد المجتمع العراقي.

التحليل

في 2003 تخلص العراق من النظام الدكتاتوري، ومنطقياً، يفترض أن تكون نسب الطلاق في الزمن الديمقراطي أقل منها في الزمن الدكتاتوري، لأن الديمقراطية تؤمن العدالة الاجتماعية وتحمي على الفقر والبطالة، وتشجع الرفاهية والراحة النفسية بين الناس، حيث يعد الفقر والبطالة والضغوط النفسية أهم أسباب الطلاق.

ومع أن أسباب الطلاق التقليدية كانت موجودة في الزمن الدكتاتوري، مضافاً لها ما نجم عن حروبه الكارثية (حالات الأوسر الطويل، الاعاقاة...)، والهجرة الفريدة هرباً من جمهورية الخوف.. ثم الحصار الذي استمر ثلاثة عشر عاماً، فإن نسب الطلاق شهدت تزايداً غير مسبوق في العراق الديمقراطي.. وثقافته

في الآتي:

- في تقرير اخباري لفضائية الحرة- عراق بثته مساء الخميس (27/12/2012) أفاد أن حالات الطلاق في العراق في تزايد، تتصدرها بغداد الكرخ وتليها الناصرية، ثم النجف في المرتبة الثالثة، مسجلة ارقاماً قياسية، وصلت الى (50%) من عدد المتزوجين، وأن القضاة وصفوا ظاهرة الطلاق بأنها صارت نوازي ظاهرة الارهاب!
- وأفاد تقرير من احدى محاكم الكرادة بأن عدد حالات الطلاق فيها تتراوح بين (20-50) حالة في اليوم الواحد، وأنها

صارت مصدر رزق للمحاميات والمحامين وكتّاب العرائض!

- وفقاً لمجلس القضاء الأعلى، فإن عدد دعاوى الطلاق في العام 2004 كانت (28689) ارتفعت في عام 2005 الى (33348)، ووصلت في عام 2006 الى (36627)، وفتحت في عام 2012 لتصل في عدد من المدن العراقية الى ما يشبه الكارثة هو (50) حالة طلاق مقابل (100) حالة زواج.. اي ان كل مليوني حالة زواج تقابلها مليون حالة طلاق!!
- وفي مفاصلة ما حصلت.. أن مدينة النجف، المحافظة والمقدسة سجلت في الطلاق ارقاما غير مسبوقه تراوحت بين (25-30%) قياسا لعدد المتزوجين، فكيف بمدن عراقية أخرى ليس لها هذا الطابع!
- خبراء علم النفس والاجتماع يتفقون معنا على أن السبب الاقتصادي يتصدر الأسباب التي تؤدي الى الطلاق، وتشير التقارير الى أن نسبة الفقر في المجتمع العراقي بلغت في العام (2013) 23%، والذي لا ينتبه له كثيرون أن أخطر ما أحدثه الفساد هو أنه هزأ الضمير

الأخلاقي لاسيما لدى من يفترض أن يكون القدوة للناس. والأوجع أن يتبادل لابسو العمائم تهم الاختلاس والرشوة والفساد المالي علانية دون اعتبار لهيبة العمامة وقدسيتها عند العراقيين بشكل خاص.. ما يعني أن تهرو الضمير الذي افسده الزمن الديمقراطي شكل سببا خفيا في الطلاق.

وأذا كان الزواج المبكر يشكل أحد الأسباب الرئيسة للطلاق فإنه دخل على اسبابه التقليدية في زمن الديمقراطية متغير جديد هو الاستخدام غير الجيد لوسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات والمسلسلات الأجنبية التي اسهمت في تفكك اسري مخجل.

فضلا عن ان جيل الشباب في العراق يختلفون عن شباب العالم بكونهم ولدوا في حرب ونشأوا في حرب ويعيشون في أكثر من حرب، وأنهم ما زالوا في نفسيا وكثير منهم فهم الحرية بالطريقة التي تقدمها المسلسلات الأجنبية التي تطرح الطلاق كما لو كان حالة عادية. ولأن الزمن الديمقراطي لم يقدم لجيل الشباب الأنموذج الأخلاقي الراقي فأنتهم

استسهلوا الطلاق.. يؤكد ذلك تقرير يفيد بحصول أكثر من عشرة آلاف مطلقة من مواليد عام 1995 في عامين، وتقريباً آخر يفيد بأن نسبة الطلاق في الفئة العمرية دون العشرين بلغت 30% من حالات الزواج المسجلة في مدينة عراقية محافظة.

أننا ندعو مؤسسة المدى الى عقد مؤتمر يشترك فيه علماء نفس واجتماع وقانون واعلاميون ورجال دين بوضع استراتيجية تنفيذ على مراحل تشخص اسباب هذه الظاهرة (أسرية.. التواصل الاجتماعي مثالا) و سياسيه واقتصادية يساهم فيها سياسيون وبرلمانيون معينون بهذه الظاهرة، يخرج بتوصيات ومقترحات تعمل على معالجة أخطر ظاهرة تهدد كيان المجتمع العراقي.. في منهاج ستتولى اعداده الجمعية النفسية العراقية.



